الجهود العلمية في التّفسير لعلماء البحرين
السّيّد هاشم العلّامة مثالًا

محمّد باقر خليل الشّيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم صلّ على محمد وآل محمد، وعجّل فرجهم

خلاصة البحث:

يتعرّض الباحث في هذه المقالة إلى بيان الدور الذي مارسه علماء البحرين في نشر العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم، وبيان الجهود التي بذلوها في نشر معارفه، وذلك في فصلين، يتنأوّل في الفصل الأوّل التعريف بأهم ما وصلنا من نتاجٍ قرآني من علماء هذا البلد المعطاء، وذلك في الفترة (820 – 1350هـ)، وقد تمّ تقسيم الإرث القرآنيّ الواصل إلينا منهم إلى ستة أصناف (علوم القرآن، آيات الأحكام، آيات العقائد، غريب القرآن، التّفسير، تلخيص التفاسير)، وأما الفصل الثاني فقد خُصّص إلى بيان المنهج العلمي للسّيد هاشم العلّامة في تفسيره الشهير "البرهان في تفسير القرآن" من خلال تتبع كلماته في كتبه المتفرقة واستيضاح النهج الذي سار عليه في الاعتماد على الكتب، مضافًا إلى عقد مقارنة بين ما نقله في تفسيره مع الموجود في المصادر التي ينقل منها؛ ابتغاءَ الكشف عن منهجه في انتقاء النّصوص الروائية.

الكلمات المفتاحية:

السّيّد هاشم البحراني، المناهج التّفسيرية، التّفسير الروائي، تفسير البرهان.

الفصل الأوّل
علماء البحرين والقرآن الكريم (820 – 1350هـ)

إنّ المراجع للإرث العظيم الذي أنحلنا إيّاه علماؤنا الماضون يذعن باهتمامهم الكبير بالقرآن الكريم، حيث لم تخلُ مؤلفاتهم عن الإنتهال والإستفادة منه، سواء أكان على نحو تأليف مستقل في ذلك أم بالرجوع إليه كمصدر وحياني في شتى العلوم.

ولم يكن علماء تلك البقعة المباركة، أعني: بلاد البحرين بمنأى عن هذه الإستفادة، وقد حفلت كتب الفهارس والتراجم بذكر مؤلفات عديدة أسهم من خلالها علماء البحرين في

رفد الفكر القرآنيّ بنتاجهم المتميز والفريد، وعلى رأس قائمة هذا المجال يأتي كتاب البرهان في تفسير القرآن.

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ جداً لبعض نتاج علماء البحرين فيما يتعلق بالقرآن الكريم، نقتصر فيه على أهم ما وصلنا منهم؛ روماً لبيان ما قدموه في هذا المضمار، ونقسّمه إلى أقسام بحسب صنف العلم:

الصنف الأوّل: علوم القرآن:

والمقصود بها العلوم التي تشكّل مدخلاً لمباحث القرآن الكريم؛ كإثبات كونه وحياً، ووصوله متواتراً، وما شابهها من أبحاث تكون مقدمات تصديقيّة أو تصوريّة إلى مباحث التّفسير.

وأبرز ما وصلنا في هذا القسم المنظومة المسماة بـ **(الكامل في الصناعة)**، للشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1088ه)[1]، وقد ذكر الشّيخ في الذريعة "**أي: صناعة التجويد، أرجوزة مبسوطة، إلى أن قال: مرتبة على ثلاثين باباً، الموجود منه في مكتبة المشكاة في طهران ثلاثة أبواب: 1-فضل القرآن 2-نفي التحريف 3-تواتر القراءات.**"[2]

قال الناظم:

سميّته الكامل في الصناعة لأنه قد ضمن البراعة

وقد أتى مرتب الأبواب وهي ثلاثون لدى الحساب

---

[1] **الشّيخ الإمام العلامة الرباني الشّيخ جعفر بن كمال الدين البحراني قدس اللّه روحه كان من العلماء الأعلام والفقهاء الأجلاء الكرام من كبار العلماء العاملين وأساطين الملة والدين ومن جملة مشايخ السّيّد نعمة اللّه الجزائري في شيراز، ومن مشايخ السّيّد النجيب الحسيب الأديب السّيّد علي الصدر شارح الصحيفة وصاحب السلافة وقد ذكره في الأخير ومدحه وأثنى عليه ثناء عظيما وتقريظا جسيما ويعبر عنه بشيخنا العلامة. [لاحظ: البحراني، على بن حسن البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مكتبة السّيّد المرعشي النجفي، ط 1/ 1407 هـ ص: 128]**

[2] **آقا بزرك، الشّيخ محسن الطهراني، الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، مطبعة اسماعيليان، ط 1، ج: 17، ص: 256**

وكلّه من كتب معتبرة صحيحة في فنها منتشرة[1]

والمنظومة هذه على رغم عدم وصولها بتمامها إلا أنّ الواصل منها يعدّ من غرر ما كُتب في علوم القرآن حيث احتوت على العديد من المسائل الفقهية والعقائدية، بل والأصولية المرتبطة بالقرآن الكريم.

والذي وقفت عليه من مخطوطها يختصّ بالباب الأوّل منها، وهو باب (فضل القرآن)، وثم تعرض بعنوان (تنبيهات) إلى مسائل عديدة ترتبط بكيفية قراءة القرآن وحكم هجرانه، وأحكام قراءته في الصلاة، ولعلّ في نقل بعض أبياتها كشفًا لما تتضمنه من معارف متعددة.

فمما قال في الفقه:

والأحوط الإتيان بعد الحمد بسورة كاملة كالجحد

في واجب الصلاة في اختيار وذا هو الأصح في اختياري

فإن قَرَاها وجب التأخيرُ وعاكسًا يلزمه التّكرير

لها عُقيب الحمد في النسيان وعمدُه يقدح بالبطلان

وفي احتمال شيخنا الأوّاه تسويةٌ لعامدٍ بساهي

ونحوُ هذا قال في المدارك كالاردبيلي الإمام السّالك

والجهلُ كالعمد على المشهور في مثل هذا بل على المنصور

[1] الرويسي، الشّيخ جعفر بن كمال الدين البحراني، الكامل في الصناعة، مخطوط، ص: 3

وفرّعوا على الوجوب أن لا يقرا عزيمة إذا ما صلّى[1]

ومما قاله في خلق القرآن –وهي مسألة كلاميّة–:

وإنّه لحادث مخلوق في سورة اقْتَرَبْ لنا تصديقُ[2]

ومما قاله في أصول الفقه:

ونسخه بثابت مقطوع في متنه قد باء بالوقوع

كمثله أو متواتر الخبر والخبر الواحد لي فيه نظر[3]

هذا، ولم يُعلم هل أن الشّيخ الرويسي أكمل هذه المنظومة فلم يصلنا الباقي أم أنّ ما وصلنا هو مقدار ما كتبه.

وتنبع أهمية هذه الرسالة من كون كاتبها علاوة على فقاهته كان من المتبحرين في هذا العلم، وقد أخذه عن جماعة من الأعلام، منهم والده الشّيخ كمال الدين، وقد ذكرهم كالتالي:

وإن أخذ العلم من ذي معرفة مفترض عند صحيح المعرفة

وإنني أخذت هذا العلما عن كلّ شيخ بالكمال سُمّى

---

[1] المصدر السابق، ص: 19

[2] المصدر السابق، ص: 20، ومقصوده من سورة (اقترب) سورة الأنبياء؛ حيث دلّ قوله تعالى ﴿ما يأتيهم من ذكرٍ من ربّهم مُحدَثٍ إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ على حدوث القرآن.

[3] المصدر السابق.

نحو السديد يوسف البلقيني ثم الجمال الحسن البحريني

والفاضل الرضي ابن يوسف التقي حافظ طوس السبزواري البيهقي

ووالدي وغيرهم ممن برع في الفضل والأداء من أهل الورع[1]

وقد وصف المؤلف والده بأنه زين القرّاء، وشيخ الإقراء؛ كما في صدر منظومته[2]:

قال الفقير الطالبُ الغفران لذنبه جعفرٌ البحراني

ابن كمال الدين زين القُرّا في عصره بل هو شيخ الإقرا

وقد تُفرد بعض مباحث علوم القرآن بكتاب مستقل؛ كما فعل ذلك الشّيخ ابن المتوّج البحراني (820ه)[3] في كتابه **(الآيات الناسخة والمنسوخة)** الذي تعرّض فيه إلى حقيقة النسخ، ووقوعه في القرآن، وبيان أقسامه، ثم الحديث عن الآيات التي وقع فيها النسخ.[4]

وقد صرّح المؤلف في هذه الرسالة بأنها مختصر من تفسيره الكبير اختصرها لتكون "**للمتعلم تبصرة، وللفقيه والعالم تذكرة**"[5]

الصنف الثاني: آيات الأحكام:

---

[1] **المصدر السابق، ص: 3**

[2] **المصدر السابق، ص: 1**

[3] **هو العلّامة الجليل جمال الدين الشّيخ أحمد ابن الشّيخ عبد اللّه بن محمد بن علي بن حسن بن متوج البحراني وهو شيخ الإمامية في وقته كما ذكره ابن أبي جمهور الأحسائي فى «غوالي اللئالي» [أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص:70]**

[4] **الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 24، ص: 10**

[5] **البحراني، الشّيخ أحمد بن المتوّج، الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق: الشّيخ عبد الزهراء العويناتي، دار المجتبى – قم، ص: 30**

والمقصود بها البحث عن خصوص الآيات المرتبطة بالفروع، أي: الأحكام الفقهية، وبيانها وما يترتب عليها من آثار في علم الفقه.

وأبرز ما كُتب في هذا الباب هو **(منهاج الهداية في شرح خمس مئة آية)**، للفقيه الكبير الشّيخ أحمد بن المتوّج البحراني[1]، وقد ذكر في الذريعة كتاباً آخر له بعنوان **(النهاية في تفسير الخمس مئة آية)**[2]، والذي نحتمله ممّا يظهر من العنوانين أن المنهاج مختصر عن النهاية.

وقد لاقت هذه الرسالة رواجًا في أندية العلم، حيث صارت آراؤه فيها محلًا للنقاش بين العلماء، وقد أكثر معاصره المقداد السيوري من النقل منها،[3] بل يظهر أنها صارت ضمن المنهج الدراسي لطلبة العلوم الدينية في عصر العلامة الماحوزي[4]، وهو ممّا يدل بوضوح على تلقيها بالقبول بين الأعلام.

الصنف الثالث: آيات العقائد:

وهو الصنف الذي يُقصر البحث فيه على الآيات التي تنأوّلت الجانب العقدي في القرآن الكريم، وقد يعمّ جميع الأصول العقدية، وقد يختصّ ببعضها، بل قد تفرد رسائل خاصّة في بعض الآيات.

وممّا وصلنا من هذا الصنف كتاب **(الهداية القرآنيّة إلى الولاية الإمامية)**، وهو من مؤلفات السّيّد هاشم العلّامة[5]، وقد خصصّه للبحث حول الآيات الدالّة على ثبوت الإمامة للأئمة

---

[1] الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 4، ص: 246

[2] الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 24، ص: 402

3 نقل منها بعنوان "قال المعاصر"، لاحظ على سبيل المثال ج1، ص 108 و143 و222 و390 من كتاب كنز العرفان [الحلّي، المقداد بن عبد اللّه السيوري، كنز العرفان في فقه القرآن، انتشارات مرتضوي، ط 1، 1425 ه]

[4] حتى أن الشّيخ سليمان ذكر بأنه قرأها على بعض مشايخه في حداثة سنه، وقال عنها: "وهو مع إيجازه واختصاره يدلّ على فضل عظيم، وعلم غزير" [أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص: 71]

[5] السّيّد الجليل ذي الشرف الأصيل العديم المثيل السّيّد هاشم ابن السّيّد سليمان ابن السّيّد إسماعيل ابن السّيّد عبد الجواد البحراني التوبلي الكتكاني نسبة إلى كتكان (قرية من التوبلي من البحرين)، المعروف بالعلّامة، كان فاضلًا محدثًا متتبعًا للأخبار بما لم يسبقه إليه سابق، انتهت رئاسة بلد البحرين إليه؛ فقام بالقضاء في البلاد و تولى الأمور الحسبية أحسن قيام و قمع أيدي الظلمة والحكام ونشر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالغ في ذلك وأكثر، ولم تأخذه في اللّه لومة لائم في الدين، وكان من الأتقياء المتورّعين، شديداً على الملوك والسلاطين توفي (قدس

الإثني عشر (عليهم السلام)[1]، وله كتاب آخر خصّه ببيان الآيات الوارد في الإمام الثاني عشر (عجّل الله فرجه) أسماه بـ (**المحجّة فيما نزل فى القائم الحجة**)[2].

كما قد تختصّ بعض الآيات بميّزة تجذب إليها أنظار العلماء؛ كما في آية التصدّق، فقد تنأوّلها العلّامة الشّيخ علي بن عبد الله الستري، صاحب المنار (1319ه)[3] ببحث مميّز وعميق، محأوّلا فيها ردّ أهم الشبهات التي أوردها الآخرون حول الإستدلال بها على الإمامة.[4]

ومن هذا الباب أيضاً الرسالة الموسومة بـ "**تفسير قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾**"؛ حيث تصدّى فيها السّيّد أحمد بن سليمان الحسيني البحراني (ق: 8)[5] إلى دحض الشبهات التي ذُكرت حول الإستدلال بالآية الشريفة على وجوب اتباع أوّلي الأمر، والّذين هم –بحسب ما ساقه من أدلة–المعصومون من أهل بيت النبي (عليه وعليهم أفضل الصلاة والتسليم)، وقد كان الحاثّ له على كتابة هذه الرسالة هو الردّ على ما ذكره الرازي في تفسيره الكبير، من تفسير أوّلي الأمر بإجماع الأمّة.[6]

الصنف الرابع: غريب القرآن:

وهو الصنف الذي تنصب العناية فيه على شرح ما يُستغرب من كلمات القرآن الكريم، وهو من الحقول التي اهتم بها العلماء كثيراً، ولا زالت الكثير من مباحثه غضةً.

سره) في قرية نعيم، ونُقل نعشه إلى قرية توبلي ودفن بها في مقبرة ما ثنى من مساجد القرية المذكورة وقبره مزار معروفٌ حتى يومنا هذا [لاحظ: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف و الأحساء و البحرين، ص: 136]

[1] الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 25، ص: 188

[2] الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 20، ص: 144

[3] العالم العامل والمجتهد الكامل المحقق المجاهد لأعداء الدين والمرابط في سبيل اللّه في الثغر الذي يلي إبليس القوي اللعين العالم الرباني الشّيخ علي ابن الشّيخ عبد اللّه ابن الشّيخ علي الستري البحراني، انتقل من البحرين وسكن مسقط ومطرح فهدى اللّه به أهل تلك الديار ولا سيما الطائفة المعروفة بالحيدر آبادية فكانوا ببركاته ذوي معرفة ودين وثبات ويقين، ثم سكن بندر لنجة في أواخر عمره وبها توفى سنة 1319 هـ[لاحظ: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص: 236]

[4] الستري، الشّيخ علي ابن الشّيخ عبد الله ابن الشّيخ علي، مجموعة رسائل، مخطوط، ص: 384–386

[5] لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من مصادر، ولم يذكر تأليفه في الذريعة، وما نقلته مترجمٌ عن المصدر الآتي، والمؤلَف من محفوظات الأستانة الرضوية تحت رقم:21761.

[6] درايتي، مصطفى، فهرست دنا، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ط 1/ 1389 هـ ش، ج: 3، ص: 99

وقد كتب في ذلك الشّيخ محمد علي بن محمد تقي العصفور (1350ه)[1]، تحت عنوان "**غريب القرآن**"، وقد ابتدأ الكتاب بمادة (ألم)، واختتمه بمادة (يهيمون).

وقد ذكر المؤلف في مقدمته: "**إنّ جماعة من النحويين والمفسّرين قد صنّفوا في غريب القرآن كتبًا ورسائل وكشفوا عن أسرار الفرقان مع الدلائل، بين مُطوِّل فيُمل، ومُختصِرٍ فيُخلّ، أحببت تأليف كتاب مختصر في ذلك الباب مع زيادة تبيين شافٍ وتوضيح كافٍ من الأصحاب، وهو بحمد الله على صغره مشتمل على نكات لم يوجد في أغلب التفاسير، ... وقد ألّفته على حروف المعجم؛ ليقرب تنأوّله ويسهل حفظه على من أراده**"[2]

والظاهر بتتبع الكتاب أنّ المصنف لم يستغرق في ذكر المعنى اللغوي -الوضعي- بقدر ما كان همّه في ذكر المصاديق وما جرت عليه الآيات، وأنقل هنا بعض ما ينبئ عن ذلك:

"**آل فرعون: قومه وأهل دينه**".

"**الأسباط: في بني يعقوب كالقبايل في بني إسماعيل، واحدهم سبطٌ، وهم اثنا عشر سبطًا من اثني عشر ولداً ليعقوب، وإنما سُمّوا هؤلاء بالأسباط وهؤلاء بالقبايل ليُفصل بين وِلد إسماعيل وبين وِلد إسحاق**".

"**أمانيّ: جمع أمنية وهي التلاوة، ومنه قوله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) أي: إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته، والأماني: الأكاذيب أيضًا، والأماني أيضًا: ما يتمناه الإنسان ويشتهيه**"[3]

الصنف الخامس: التّفسير:

وهو أهمّ مقاصد المتشرعين؛ حيث إنّ هذا الصنف هو الطريق الذي من خلاله يتصّل الباحث بالنبع الإلهي، ويتيسر له الوقوف على معالم هذه الشريعة.

---

[1] **الشّيخ محمد علي بن محمد تقي آل عصفور، صاحب كتاب الذخاير في جغرافيا البنادر، تولّى القضاء والجمعة في منطقة بوشهر [أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف و الأحساء و البحرين، هامش ص: 216]**

[2] **آل عصفور، الشّيخ محمد علي بن محمد تقي، غريب القرآن، مخطوط، ص:1**

[3] **المصدر المتقدم، ص: 2**

وقد تنوعت طرق التّفسير عند علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)؛ وذلك بسبب انعكاس المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المفسِّر من جهة، واختلاف الحاجة من زمانٍ إلى زمانٍ آخر من جهة أخرى.

وما وصلنا من تراث تفسيري يندرج تحت التّفسير الروائي والتّفسير اللغوي، فمن التّفسير الروائي، تفسير البرهان، وتفسير الهادي، وكلاهما للسيد هاشم العلّامة، وسيأتي البحث عنهما.

ومن التّفسير اللغوي التّفسير الموسوم بـ "**نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين**"[1]، لصاحب المعتمد الشّيخ عبد الله بن عباس الستري الجدعلاني (1267ه)[2]، وقد وصفه في الذريعة بـ: " تفسير مختصر يشبه الجلالين"، ولعلّ وجه تشبيه الشّيخ له بهذا من جهة الحجم، لا من حيث المضمون؛ إذ أنّ الشّيخ نصّ في مقدمة كتابه على كونه "**رسالة موجزة، أذكر فيها القراءات السبع وغيرها، وأشفعها بتبيين الألفاظ المبهمة، التي معانيها على أكثر الناس مغمّة، وأذكر فيها بعض الفوائد**"[3]

الصنف السادس: تلخيص التفاسير:

ثم إن هنا صنفًا ثالثًا من التأليف في التّفسير، وهو طريق التلخيص والاختصار، ومنارة كتب هذا الصنف هو كتاب "**صفوة الصافي والبرهان ونخبة البيضاوي ومجمع البيان**"[4]، لمؤلفه

---

[1] **الذريعة 129/24**

[2] **العالم العامل الفقيه المحدث الكامل العري عن البأس الشّيخ عبد اللّه ابن المرحوم الشّيخ عباس الستري البحراني كان رحمه اللّه تعالى من بقايا علماء البحرين الأتقياء الورعين المصطفين الزاهدين العابدين كثير النوافل و الصيام و الزيارة للأئمة الكرام عليهم افضل الصلاة و السلام، عُرف عنه كثرة الاشتغال بالتدريس والتأليف، حتى أنّه أصابه مرض في أواخر عمره في عينيه فعميتا معًا و بقي على حالته من التدريس و التصنيف و الجمعة و الجماعة و صنف كتاب «معتمد السائل في الفقه كله» إملاء بقدر كتاب تبصرة العلامة توفي «قدس سره» و عمره يقرب من ثمانين سنة و دفن في جانب مسجده من الجنوب في قرية الخارجية من قرى سترة [أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف و الأحساء و البحرين، ص: 233]**

[3] **الستري، الشّيخ عبد الله بن عباس، نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، ص:1 (مخطوط)**

[4] **هكذا ذكر اسمه في خاتمة الجزء الأوّل، قال: صفوة الصافي والبرهان ونخبة البيضاوي ومجمع البيان، وأرّخ انتهاءه منه بتاريخ: "منتصف الليلة التاسعة والعشرين من شهر ربيع المولود سنة الخامسة والستين والمائة والألف على**

الشّيخ محمد بن علي بن عبد النبي المقابي (كان حيًا 1186هـ)[1]، حيث انتخب أهم المباحث من هذه الكتب التي تعبّر عن قمة التّفسير في ذلك العصر، وأضاف لها بعض المباحث أيضًا، مضافًا إلى بيان ترجيحه ومختاره في موارد عديدة من هذا التّفسير.

وقد برر الشّيخ المقابي اختيار هذه الكتب؛ حيث ذكر في مقدمة تفسيره "**وأحسن ما رأيت من المؤلفات في تفسير القرآن كتاب الصافي، وكتاب سيدنا المسمّى بالبرهان؛ فأحببت أن انتخبهما بترتيب رائق، وأقصد في ذلك الاختصار على الوجه اللائق، واضرب فيه صفحًا عن التطويل الممل والإكثار؛ لقصور همم أبناء الزمان عن أن يتحملوا منه عُشير المعشار، وأضيف إليه من مجمع البيان ما أهملاه، من قراءته وإعرابه ولغاته وصروفه واشتقاقاته؛ فإن أخذ اللب قبل فسخ القشر عسير، والمُغطّى تحت قشره من الكتاب شيءٌ كثير، ولا سيّما علم الإعراب الذي يتوقف عليه كل بيان، وهو الميزان الذي به يتبيّن النقصان والرجحان.**

نعم ما زعمته الأئمة من علماء المعاني والبيان من أنهم بهما يطّلعون على مكنون سرِّ الله من تأويل القرآن حتّى حَكَموا بالويل لمن تعاطى التّفسير وهو بهذين العلمين غير خبير؛ لجهله بمقتضيات الأحوال من الحذف والإضمار ...الخ، وهو مجرد دعوى بلا دليل، والله الهادي إلى سواء السبيل، وإنما نراهم يركبون في تفاسيرهم متون عمياء ويخبطون في تأويلاتهم خبط عشواء، ويضربون القرآن بعضه ببعض ولا يميّزون فيه بين السنة والفرض، ثم إنّي أعرضت فيه عن بسط الكلام في أحكامه الشرعية وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات الكلامية، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القدر الكافي فيه من الروايات، واشرحه أوّلا على ما يقتضيه ظاهر اللغة العربية، واردفه ثانيًا بما ورد فيه من الأحاديث العلوية فهم الذين قرنهم بقرآنه ..... والعجب من عكوف شيعة أهل البيت عليهم السلام على تفاسير من لم يرو عنهم؛ كالكشّاف والبيضاوي والنظّام، وهم الذين نزل في بيوتهم التنزيل والتأويل عن الملك الجليل على لسان الملك جبرئيل، وهي البيوت التي أذن الله أن

مهاجرها أفضل التحيات والسلام، وذلك في أيام خوف الهولة والعتوب وتآلب العربان من جمع البلدان على أهل البحرين، نسأله السلامة من شر الأشرار وكيد الفجّار" [ج1، ص: 642، مخطوط]

[1] العلامة الأمجد الفقيه الأرشد التقي الشّيخ محمد ابن العالم الورع التقى الشّيخ علي ابن العالم الشّيخ عبد النبي ابن العلامة الشّيخ محمد بن سليمان المقابي البحراني، وكان هذا الشّيخ عالما عاملا فاضلا كاملا وإماما في الجمعة والجماعة، انتهت اليه رئاسة البلاد في الحسبة الشرعية، وقد حضر بحثه جماعة من فحول العلماء [أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص: 189]

ترفع ويذكر فيها اسمه ويخزن فيها مكنون سره ويوحي فيها حكمته وعلمه فكيف يجوز الخوض في تفاسير غيرهم وتعاطيه؟!

وقد ثبت أن أهل البيت أدرى بالذي فيه .....، نعم أنقل ما كان من رواياتهم مطابقًا لروايات أئمة الهدى سيّما ما كان في فضلهم ، والفضل ما تشهد به الأعداء، ولعلّ تفسير ابن عباس من بين التفاسير له اعتبارٌ ما عند الناقد البصير؛ لأنه كان من تلامذة مولانا الأمير، وتفسير القمي منسوب إلى الصادق (عليه السلام)، فنحن نورده مطابقًا وغير مطابق، وأتعرض للجمع والتوفيق مهما أمكن، واتبع من القول في ذلك ما هو أحسن".[1]

ومن هذا الصنف أيضًا، كتاب "تلخيص مجمع البيان"[2]، تأليف الشّيخ شرف الدين يحيى بن عشيرة البحراني[3]، ونقل في الرياض عن خطّ مؤلفه وصفه بـ"**كتاب تلخيص تفسير الطبرسي الكبير مع فوائد جمّة ونكات**"[4].

---

[1] المقابي، الشّيخ محمد ابن الشّيخ علي، صفوة الصافي والبرهان ونخبة البيضاوي ومجمع البيان، مخطوط، ص: 1-2، والمنقول بتصرف في حذف ما لا شاهد فيه على محلّ كلامنا.

[2] الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج: 4، ص: 426

[3] الفاضل الكامل الشّيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني، من أفاضل تلامذة الشّيخ علي الكركي ومن نوابه في بلدة يزد [لاحظ: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص: 78، رياض العلماء وحياض الفضلاء، ج: 5، ص: 343]

[4] الأفندي، عبد الله بن عيسى، رياض العلماء وحياض الفضلاء، مؤسسة التاريخ العربي، ط1431/1، ج: 5، ص: 343

الفصل الثاني
العلّامة السّيّد هاشم والتّفسير
جمع فوعى

إنّ الوقوف على المنهج الذي حكّمه السّيّد هاشم العلّامة في تفسيره البرهان يستدعي تقديم مقدمات عدّة تبرز من خلالها معالم التميّز لهذا التّفسير على ما سواه.

- **الأولّى: المقصود من المنهج**

إنّ أوّل كلمة يجب الوقوف عندها هي كلمة المنهج، و-بعيداً عن النزاع والجدل القائم في تعريف المنهج-الذي يمكن أن تجتمع عليه الآراء في تعريف المنهج أنّه "**الإجراء الذي يتخذه الباحث للوصول إلى هدف معيّن**"، وعلى هذا الأساس فقوام المنهج بأمرين: وجود الهدف، ووجود طريق موصل لهذا الهدف.

والطريق الذي سلكناه في استكشاف منهجه معتمدٌ على ركيزتين أساسيتين –مضافًا إلى ما ألمح إليه في مقدمة تفسيريه-، وهما: مقارنة الموجود في مصادر كتابه مع ما نقله واختاره منها، ومن ثم مقارنة ما نقله واختاره في كتابه مع ما نقله معاصروه في كتبهم التي تصبّ في نفس المنهج، أي: المنهج الروائي، وخصوصاً معاصره الشّيخ الحويزي صاحب تفسير نور الثقلين.

وإنّما سلكنا هذا الطريق رغم وعورته واحتياجه إلى مزيد تتبع؛ لانحصار تجلية منهجه به؛ حيث لم يصرّح في كتبه بما وجدناه عند متابعة هذه الطريقة.

- **الثانية: المنهج الروائي**

المنهج الروائي نمطٌ من أنماط التّفسير بالمأثور، وهو عند علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) يختصّ بـ "**ذكر ما صدر من النبي صلى الله عليه وآله أو أهل بيته المعصومين عليهم السلام من روايات مرتبطة ببيان القرآن بصورة صحيحة خاصّة**"؛ وبالتالي فهو يختلف عن التّفسير الروائي عند سائر المدارس الإسلامية؛ حيث تنسب أيضًا الروايات الصادرة عن غيرهم من صحابة أو تابعين إلى التّفسير الروائي.

وإنّما قيّدناه بالصادر بصورة صحيحة خاصّة؛ لبداهة حرمة نسبة أي أمرٍ إلى الشارع المقدس إلا بإذن منه ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ**﴾[1]، وقد بيّن العلّامة السّيّد هاشم في مستهل تفسيره البرهان هذه الحقيقة عندما خصّ اعتماده على "**الكتب المعتمد عليها، والمعوّل والمرجع إليها، مصّنفوها مشايخ معتبرون، وعلماء منتجبون**"[2]، وممّا ينصّ على ذلك أيضاً قوله: "**ثمّ إن لم أعثر في تفسير الآية من صريح رواية مسندة عن أهل البيت عليهم السلام ذكرت ما ذكره الشّيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم الثقة في تفسيره؛ إذ هو منسوب إلى مولانا وإمامنا الصادق (عليه السلام)**"[3].

وأصرح من ذلك كلّه ما ذكره في تفسيره الأسبق، أعني: الهادي وضياء النادي؛ حيث قال: "**هذا وإنّي لم اعتمد في كتابي هذا إلا على رواية مشايخنا المعتمدين، وعلمائنا المعتبرين، فإن لم أعثر في الآية على رواية اقتصرت على ما ذكره الشّيخ الثقة أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسيره المشهور؛ إذ هو معزيٌ لأهل البيت عليهم السلام ولا سيما مولانا وإمامنا الصادق (عليه وعلى آبائه وأبنائه أفضل الصلاة السلام)، وربما جاءت الرواية في هذا الكتاب تارة عن ابن عباس إذا كانت عن طريق الأصحاب، وهذا دأبي إلى آخر الكتاب**"[4]

ويمكن تلخيص مبناه في الاعتماد على الروايات بـ:

- كون الكتاب من الكتب المعتمدة، ويقصد بالاعتماد: ذكر الكتاب في الفهارس المعدّة لذكر كتب الإمامية؛ كفهرستي الشّيخ النجاشي والشّيخ الطوسي من دون خدشة في الكتاب[5].
- كون المؤلف من المشايخ المعتمدين والعلماء المعتبرين، ويقصد بذلك: المؤلف الذي تمت وثاقته بنظره.

فمتى ما وجدت رواية متصفة بهذين الوصفين فهو يحكم بصحتها.

---

[1] سورة يونس: 59

[2] البحراني، العلّامة السّيّد هاشم بن سليمان التوبلاني، البرهان في تفسير القرآن، دار المجتبى، ط1/ 1428هـ ج:1، ص: 10

[3] المصدر السابق، ص: 11

[4] البحراني، العلّامة السّيّد هاشم بن سليمان التوبلاني، الهادي وضياء النادي، مخطوط، ص: 1

[5] هذا ما استظهرناه من ملاحظة مجموع الكتب –لا جميعها–التي يروي عنها، مضافًا إلى ملاحظة الكتب التي ترك النقل عنها.

وممّا يؤيد استفادة هذا المبنى من كلماته ما ذكره في كتابه الإنصاف؛ حيث قال: "**قد أوردت في هذا الكتاب ثلاث مائة وما يزيد على ذلك أحاديث مشتملة على النّصّ على إمامة الأئمّة الأطهار الإثني عشر، منقولة عن رجال الخاصّة والعامّة، مسندة إلا نادراً غير مرسلة، عن رجال مشهورين ومشائخ معتبرين، وقد ذكرها في كتبهم فحول الرّجال**"[1]

هذا فيما يتعلق بالنقل عن الخاصّة، وأما نقله عن العامّة، فهو مشروط عنده بأحد أمرين، حيث قال:

"**وربما ذكرت التّفسير من طريق الجمهور إذا كان موافقا لرواية أهل البيت عليهم السلام، أو كان في فضل أهل البيت عليهم السلام**"[2]

وممّا اجتمع فيه الأمران ما نقله عن تفسير الثعلبي: "**وَمِنْ طَرِيقِ الْمُخَالِفِينَ، مِنْ (تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ) رَفَعَهُ إِلَى أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إِبْراهِيمَ وآلَ مُحَمَّدٍ عَلَى الْعالَمِينَ**".[3]

وأما نقله عن ابن عباس –في بضع مواضع–فقد علّله بكونه "**تلميذ مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام)**"[4]

نعم، قد تتشعب المباني من ناحية صغروية؛ فيثبت لدى مفسّرٍ كتابٌ ما، ولا يثبت عند آخر، ومن الواضح أن هذا النحو من الإختلاف لا يستوجب تشنيع فريق على آخر، أو اتّهامه بالتخليط بين الغثّ والسمين، أو قلّة الإحتياط في الدين، كما صدر ذلك من بعض

---

[1] البحراني، العلّامة سيد هاشم بن سليمان التوبلاني، الإنصاف في النصّ على الأئمة الإثني عشر عليهم السلام، ص: 26

[2] البرهان في تفسير القرآن، ج: 1، ص: 6

[3] البرهان في تفسير القرآن، ج: 1، ص: 616

[4] المصدر المتقدم

الباحثين[1]، فربّ سمينٍ عندك غثٌّ عند آخر، ولولا مثل هذا الإختلاف لما قامت للعلم قائمة، وسيأتي -قريبًا- ذكرٌ للمعايير التي حدت بالعلّامة البحراني أن يذكر هذه الأحاديث.

ثمّ إن هذا البيان الصادر من أهل البيت عليهم السلام ليس على نسقٍ واحد، فهو تارة يكون بلسان بيان المصداق، وأخرى يكون بلسان بيان المراد الوضعي -اللغوي-، وثالثة بلسان بيان المراد الجدّي.

والأوّل وإن كان هو الأكثر إلا أنّه غير منحصر به كما يستفاد ذلك من العلّامة الطباطبائي؛ حيث يظهر منه قصر روايات أهل البيت بالتطبيق على المصاديق.[2]

فممّا جاء منهم في بيان المعنى اللغوي ما رواه الكُليني في الكافي بسند صحيح "**عَنْ زُرَارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (ع): أَلَا تُخْبِرُنِي مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ وَقُلْتَ إِنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ وَبَعْضِ الرِّجْلَيْنِ فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ: يَا زُرَارَةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ونَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ مِنَ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُغْسَلَ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْكَلَامِ فَقَالَ: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أَنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ لِمَكَانِ الْبَاءِ ثُمَّ وَصَلَ الرِّجْلَيْنِ بِالرَّأْسِ كَمَا وَصَلَ الْيَدَيْنِ بِالْوَجْهِ فَقَالَ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فَعَرَفْنَا حِينَ وَصَلَهَا بِالرَّأْسِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِهَا ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) لِلنَّاسِ فَضَيَّعُوه**"[3].

---

[1] **معرفة، الشّيخ محمد هادي، التّفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ط2/ 1426، ج: 2، ص: 785**

[2] **العلّامة الطباطبائي، السّيّد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسّة الأعلمي للمطبوعات-لبنان، ط1/ 1417هـ ج: 1، ص: 44-45.**

والشاهد قوله: وهذه سليقة أئمّة أهل البيت، فإنّهم يطبّقون الآية من القرآن على ما يقبل أن ينطبق عليه من الموارد، وإنْ كان خارجاً عن موارد النزول، والاعتبار يساعده، فإنّ القرآن نزل هدىً للعالمين، يهديهم إلى واجب الاعتقاد، وواجب الخلق، وواجب العمل. وما بيَّنه من المعارف النظريّة حقائق لا تختص بحال، ولا زمان دون زمان، وما ذكره من فضيلة أو رذيلة، أو شرَّعه من حكم عمليّ، لا يتقيَّد بفردٍ دون فرد، ولا عصرٍ دون عصر؛ لعموم التشريع.

[3] **ثقة الإسلام، الكليني، محمد بن يعقوب الكافي، دار الحديث للطباعة والنشر، ط1/ 1429هـ ج:5، ص:96**

ومن هنا يُعلم أنّ الواجب في تفسير القرآن بالروايات استقصاء جميع البيانات الواردة عن النبي وأهل بيته الطاهرين بمختلف أنحائها، وهذا ما قام به السّيّد هاشم العلّامة خير قيام، ومثّل هذا النمط من التّفسير خير تمثيل عبر منهج واضح، فهو:

1. رسم له هدفًا واضحًا لكتابه، حيث قال: "**إنّي لمّا رأيت كثيراً من الآيات من القرآن المجيد –الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، و لا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم مجيد– مفسرةً في الروايات عن أهل البيت (عليه السلام) إلا أنها ليست في نظام، كأنها عقدٌ انفصم فتناثرت لآلؤه**[1] **فقامت(...) ألّفت كلاً مع أليفه فسهل تعاطيها كأنها على طرف الثمام؛ فبذلك بزغت شموسها وكانت تحت الغمام، وأزهر نورها وكلٌ ذلك قبلُ في الأكمام، مع الحاجة لهذا المطلب كاحتياج الأرض للوليد(...)؛ لوجوب الردّ إلى الله وإلى الرسول وإلى أولّي الأمر فيما أنزل الله تعالى من الأحكام ، فهم عليهم الصلاة و السلام ينابيع الحكمة ....**"[2]، وقال قدّس في البرهان: "**وكتابي هذا يطلعك على كثير من أسرار علم القرآن، ويرشدك إلى ما جهله متعاطو التّفسير من أهل الزمان، ويوضح لك عمّا ذكره من العلوم الشرعية، والقصص والأخبار النبوية، وفضائل أهل البيت الإمامية**".[3]
2. سلك طريقًا موصلًا لهذا الهدف، وهو الإعتماد على خصوص الكتب المعتمدة، كما تقدمت الإشارة إليه، بل تنقية هذه الكتب ممّا دخلها من روايات لا يمكن الإعتماد عليها.[4]

- **الثالثة: أصناف المنهج الروائي**

لم يخل كتابٌ تفسيريٌ من ذكر النصوص الدينيّة، غير أن مكمن الفرق هو في كيفية الاستفادة من هذه النصوص؛ فقد يتخذ المفسِّر الروايات كطريق محضٍ لتفسير القرآن، وقد

---

[1] **هكذا في المخطوط، والصحيح: لآلئه.**

[2] **البحراني، العلّامة السّيّد هاشم التوبلاني، الهادي وضياء النادي، مخطوط، ص: 1، وما بين القوسين كلمات غير مقروءة.**

[3] **البرهان في تفسير القرآن، ج:1، ص: 11**

[4] **كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.**

يتخذها منضمةً إلى بقية آليات تفسير القرآن[1]، وقد يستفيد منها بعد إتمام الكشف عن مقاصد ومداليل الآيات الكريمة مستعيناً بها على ذكر المصاديق الخفية لآيات الذكر الحكيم[2].

ومنشأ هذا الإختلاف هو الإختلاف في مباني فهم القرآن.

والطريق الّذي اختطه العلّامة السّيّد هاشم في جميع تفاسيره هو الطريق الأوّل، أعني: اتخاذه للروايات كطريق فارد للوصول إلى معاني القرآن.

وإنما اختار هذا الطريق استناداً إلى النظر المعروف بين جماعة من الأخباريين؛ حيث فهموا من جملة من الروايات حرمة تفسير القرآن ما لم يرد نصٌّ مفسّرٌ له من أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا المبنى هو الذي يفسّر لنا السبب في قصر العلّامة السّيّد هاشم تفسيره على النصوص الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وكذا تركه للتعرض للعديد من الآيات؛ حيث لم يرد فيها نصٌّ خاصّ منهم.

وقد صرّح بهذا في مقدمته حيث قال –بعد مدحه للقرآن الكريم –: "**غير أن أسرار تأويله لا تهتدي إليه العقول، وأنوار حقائق خفياته لا تصل إليه قريحة المفضول، ولهذا اختلف في تأويله الناس، وصاروا في تفسيره على أنفاس وانعكاس، قد فسروه على مقتضى أديانهم، وسلكوا به على موجب مذاهبهم واعتقادهم، وكلّ حزب بما لديهم فرحون، ولم يرجعوا فيه إلى أهل الذكر (صلّى اللّه عليهم أجمعين)، أهل التنزيل والتأويل، القائل فيهم جلّ جلاله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لا غيرهم.**

وهم الذين أوتوا العلم، وأولّوا الأمر، وأهل الاستنباط، وأهل الذكر الذين أُمر الناسُ بسؤالهم كما جاءت به الآثار النبويّة والأخبار الإماميّة، ومن ذا الذي يحوي القرآن غيرهم؟ ويحيط بتنزيله وتأويله سواهم؟؛ فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ مَوْلَانَا بَاقِرِ الْعِلْمِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، قَالَ: (مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَن يَدَّعِي أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ)".

ثم أعقب هذا الحديث بأربعة عشر حديثًا أُخر تقرب من مفاده، وقال: "**فأقول: إذا عرفت ذلك فقد رأيت عكوف أهل الزمان على تفسير ما لم يروه عن أهل العصمة (سلام اللّه عليهم)، الذين نزل التنزيل والتأويل في بيوتهم، وأوتوا من العلم ما لم يؤته غيرهم، بل**

---

[1] كما هي طريقة مثل الشّيخ الطوسي والشّيخ الطبرسي في التبيان ومجمع البيان.

[2] وهو الأسلوب الّذي اتبعه العلّامة الطباطبائي في تفسيره القيّم الميزان في تفسير القرآن.

كان يجب التوقف حتّى يأتي تأويله عنهم، لأن علم التنزيل والتأويل في أيديهم، فما جاء عنهم عليهم السلام فهو النور والهدى، وما جاء عن غيرهم فهو الظلمة والعمى.

والعجب كل العجب من علماء علمي المعاني والبيان، حيث زعموا أن معرفة هذين العلمين تطلع على مكنون سر اللّه جلّ جلاله من تأويل القرآن؛ قال بعض أئمتهم: ويل ثمّ ويل لمن تعاطى التّفسير وهو في هذين العلمين راجل.

وذلك أنهم ذكروا أن العلمين مأخوذان من استقراء تراكيب كلام العرب البلغاء، باحثان عن مقتضيات الأحوال والمقام؛ كالحذف، والإضمار، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، وغير ذلك.

ولا ريب أن محلّ ذلك من كتاب اللّه جلّ جلاله تحتاج معرفة إلى العلم به من أهل التنزيل والتأويل، –وهم أهل البيت (عليهم السلام) –الذين علمهم اللّه سبحانه وتعالى، فلا ينبغي معرفة ذلك إلّا منهم، ومن تعاطى معرفته من غيرهم ركب متن عمياء، وخبط خبطَ عشواء، فما ذا بعد الحق إلّا الضلال فأنّى تصرفون؟"[1]

[منهج العلّامة السّيّد هاشم في انتخاب النّصوص]

إنّ ممّا اشتهر حول كتب العلّامة السّيّد هاشم هو خلوها عن التّحقيق والاختيار، ولعلّ أوّل من أظهر هذه التهمة هو المحدّث البحراني في اللؤلؤة؛ إذ ذكر "**السّيّد هاشم المعروف بالعلّامة ... كان فاضلًا، محدِّثًا جامعًا، متتبِّعًا للأخبار، بما لم يسبق إليه سابق سوى شيخنا المجلسيّ، وقد صنّف كتبًا عديدة تشهد بشدّة تتبعه واطلاعه، إلّا أنّي لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعيّة بالكليّة، ولو في مسألة جزئيّة، وإنّما كتبه مجرّد جمع وتأليف، لم يتكلّم في شيء منها ممّا وقفت عليه على ترجيح في الأقوال، أو بحث أو اختيار مذهب وقول في ذلك المجال، ولا أدري أنّ ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والاستدلال أم تورّعا عن ذلك كما نقل عن السّيّد الزاهد العابد رضي الدين بن طاووس**"[2]، وعلى إثر ذلك تسربت هذه الشبهة إلى أذهان الكثير من الباحثين[3] متناسين أنّ الشّيخ إنمّا نفى وقوفه هو، ولم ينفِ

---

[1] البرهان في تفسير القرآن، ج: 1، ص:5-7

[2] البحراني، آل عصفور، الشّيخ يوسف، لؤلؤة البحرين، مكتبة فخراوي –البحرين، ص: 61

[3] لاحظ مثلًا ما ذكره الشّيخ معرفة حيث قال: "...جمّاعًا للأحاديث، من غير أن يتكلم فيها بجرح أو تعديل، أو تأويل ما يخالف العقل أو النقل الصريح؛ كما هو دأب أكثر الأخباريين المتطرّفين"، وقال أيضًا: "فهو تفسير غير كامل،

أصل المرتبة عن السّيّد، وجعل الأمر مردداً بين القصور عن الدرجة وبين التورّع عن ذلك، وكيف ما كان فإن ملاحظة مؤلفات العلّامة، والتّدقيق في منهجه تشرف بالباحث على ردّ هذا الزعم[1].

فالملاحظ لتفسير البرهان مثلًا يجد بوضوح أن السّيّد سار في طريق جمع مادّته العلميّة عبر ثلاث خطوات:

1. اختيار الكتب التي سينقل منها.
2. تصحيح متون الكتب من خلال مقابلتها بالنسخ المتعددة.
3. اختيار الروايات الصادرة عن المعصوم لنقلها.

وفيما يلي عرضٌ إجمالي لهذه المراحل.

[الخطوة الأوّلى: اختيار الكتب]

أمّا اختيار الكتب؛ فيكشف عنه عدم تصدّيه للنقل من مصادر متعددة كانت –ظاهراً– متوفرة بين يديه، فإنّ معاصره الشّيخ الفاضل الحويزي قد نقل عن عدّة كتبٍ لم ينقل منها السّيّد هاشم بتاتاً، وفيما يلي نماذج منها مع ذكر الأسباب التي نحتمل أنها داعيه لعدم النقل:

فضلًا عن ضعف الأسانيد وإرسالها، ووهن غالبية الكتب التي أعتمدها، كما هو خالٍ عن أيّ ترجيح أو تأويل عند مختلف الروايات، ولدى تعارض بعضها مع بعض" [معرفة، الشّيخ محمد هادي، التّفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ط2/ 1426، ج: 2، ص: 784–785]

[1] تجدر الإشارة هنا إلى بعض مؤلفات السّيّد هاشم العلّامة التي يرشح منها التحقيق، وذلك في عدّة حقول:

- **الفقه: له كتاب "التنبيهات"، وهو كما وصفه في الرياض (وهو كتاب كبير مشتمل على الاستدلالات في المسائل إلى آخر الفقه وهو الآن عند ورثة الأستاذ الاستناد) ومراده العلامة المجلسي، لاحظ: [الأفندي، عبد الله بن عيسى، رياض العلماء وحياض الفضلاء، مؤسسة التاريخ العربي، ط1431/1، ج: 5، ص: 301]**
- **الكلام: تُلاحظ خاتمة كتابه "الإنصاف في النصّ على الأئمة الاثني عشر الأشراف" [ص: 563–564] حيث تكشف ردوده عن تمكّن من مباني علميّ الأصول.**
- **الرجال: له الموسوعة الشهيرة "تنبيه الأريب في رجال التهذيب"، وهي كاشفة عن تبحّرٍ لا نظير له في علم الأسناد والطبقات وتمييز الرجال، ولو قلنا بأنه من المؤسّسين في هذا الميدان لما كان ذلك عن الحقّ ببعيد، وقد اختصر هذه الموسوعة الشّيخ حسن الدمستانيّ في كتاب أسماه "انتخاب الجيد من تنبيهات السّيّد".**

1. لم ينقل عن الكتب التي لا تتعرض لتفسير الآيات بشكل مباشر، بخلاف الشّيخ الحويزي الذي ينقل الرواية لأدنى ملابسة، فمن ذلك:
   - عدم نقله عن كتاب مقتل الحسين (عليه السلام) لأبي مخنف.[1]
   - عدم نقله عن كتاب المصباح للشيخ الكفعمي.2
2. لم ينقل عن الكتب التي تنقل الروايات بالمعنى.
   - ومن ذلك تركه للنقل من كتاب الاستغاثة للشيخ ميثم البحراني.[3]
3. لم ينقل عن الكتب التي لم تثبت نسبتها لمؤلِّفها بشكل واضح في فهارس المؤلفات، ومن ذلك:
   - كتاب الإهليلجة المنسوب إلى الإمام الصادق (عليه السلام).[4]
4. لم ينقل عن كتب العامّة، وإن كان النقل فيها عن أهل البيت (عليهم السلام)، ومن ذلك:
   - تفسير الكشف والبيان للثعلبي، وإن كان في أكثر من مورد ينقل عن علي بن الحسين (عليهما السلام)[5]، مع أن الكتاب كان متوفراً لديه كما يشهد نقله عنه في عدة مواضع.[6]
5. لم ينقل عن الكتب التي يُشكّك في ضبط مؤلفها ونقله، ومن ذلك:
   - غوالي اللئالئ.[7]

[الخطوة الثانية: تصحيح المتون]

وأما تصدّيه لتصحيح المتون، فقد صرّح به في خاتمة الكتاب بقوله: "**والالتماس من الإخوان الناظرين في هذا الكتاب، إن صحّ عندهم ما هو أصح من الأصول التي أخذت منها هذا الكتاب، فليصلحوا ما تبيّن فيه من الخلل، لأن بعض الكتب التي أخذت منها هذا الكتاب،**

---

1 الحويزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، مطبعة إسماعيليان، ط 4/ 1415ه ج: 2، ص: 160

2 المصدر السابق، ج: 2، ص: 2

3 المصدر السابق، ج: 4، ص: 169

4 المصدر السابق، ج: 1، ص: 14

5 المصدر السابق، ج: 2، ص: 157

6 تقدم ذكر واحد من هذه المواضع.

7 المصدر السابق، ج: 2، ص: 97

كتفسير علي بن إبراهيم، وكان يحضرني منه نسخ عديدة، والعيّاشيّ، وكان يحضرني منه نسختان من أوّل القرآن إلى آخر سورة الكهف، فأصلحت وصحّحت بحسب الإمكان من ذلك"[1]

وهذه الخاصّيّة يقدرّها من عايش تحقيق المخطوطات مقابلةً، وإصلاحاً، وتصحيحاً، وهو أمرٌ تُحمد جهود السّيّد فيه.

وقد أسفر هذا التصحيح الدقيق عن إسقاط بعض المرويات أو الزيادات التي نسبت إلى بعض الكتب؛ فمن ذلك ما ورد في المجمع منسوباً إلى تفسير القمي في ذيل قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذا جاءَ أَمْرُنا وَ فارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَ أَهْلَكَ إِلاَّ مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَ مَنْ آمَنَ وَ ما آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ**﴾[2]: قال: "**لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ هَلَاكَ قَوْمِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَّمَ أَرْحَامَ النِّسَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمْ يُلِدْ لَهُمْ مَوْلُودٌ، وَ لَمَّا فَرَغَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنِ اتِّخَاذِ السَّفِينَةِ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُنَادِيَ بِالسُّرْيَانِيَّةِ أَنْ يَجْتَمِعَ جَمِيعُ الْحَيَوَانَاتِ، فَلَمْ يَبْقَ حَيَوَانٌ إِلَّا وَ حَضَرَ، فَأَدْخَلَ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْحَيَوَانِ زَوْجَيْنِ مَا خَلَا الْفَارَ وَ السِّنَّوْرَ وَ إِنَّهُمْ لَمَّا شَكَوْا إِلَيْهِ مِنْ سِرْقِينِ الدَّوَابِّ وَ الْقَذَرِ دَعَا بِالْخِنْزِيرِ فَمَسَحَ جَبِينَهُ فَعَطَسَ فَسَقَطَ مِنْ أَنْفِهِ زَوْجُ فَأْرٍ سِنَّوْرٍ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُمْ شَكَوُا الْعَذِرَةَ فَأَمَرَ اللَّهُ الْفِيلَ فَعَطَسَ فَسَقَطَ الْخِنْزِيرُ**".[3]

ونقل الحويزي الرواية مع اختلاف وزيادة فيها بعد قوله: (فأر) "**فَتَنَاسَلَ فَلَمَّا كَثُرُوا شَكَوْا إِلَيْهِ مِنْهُمْ فَدَعَا بِالْأَسَدِ فَمَسَحَ جَبِينَهُ فَعَطَسَ فَسَقَطَ مِنْ أَنْفِهِ زَوْجُ سِنَّوْرٍ...**"[4]، وعلى هذا النقل جرى الفيض والمشهديّ في تفسيريهما ناسبين ذلك إلى المجمع وتفسير القمي[5].

وبمراجعة تفسير القمي، والذي ذكر السّيّد أنه كانت تحضره منه نسخ عديدة نرى الرواية هكذا "**قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: لَمَّا أَرَادَ**

---

[1] **البرهان في تفسير القرآن، ج: 5، ص: 867**

[2] **سورة هود: 40**

[3] **الطبرسي، الفضل بن حسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مطبعة ناصر خسرو، ط 3/ 1372 هـ ش، ج: 5، ص: 242**

[4] **تفسير نور الثقلين، ج: 2، ص: 358**

[5] **لاحظ: الفيض الكاشاني، محمد بن شاه مرتضى، تفسير الصافي، مكتبة الصدر، ط 2/ 1415 هـ ج: 2، ص: 445، ولاحظ: المشهدي، محمد بن محمد رضا، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط 1/ 1368، ج: 6، ص:162.**

اللّهُ عزّ و جلّ هَلَاكَ قَوْمِ نُوحٍ عَقْمَ أَرْحَامَ النِّسَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً- فَلَمْ يُولَدْ فِيهِمْ مَوْلُودٌ- فَلَمَّا فَرَغَ نُوحٌ مِنِ اتِّخَاذِ السَّفِينَةِ- أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُنَادِيَ بِالسُّرْيَانِيَّةِ- لَا يَبْقَى بَهِيمَةٌ وَ لَا حَيَوَانٌ إِلَّا حَضَرَ، فَأَدْخَلَ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْحَيَوَانِ زَوْجَيْنِ فِي السَّفِينَةِ- وَ كَانَ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ مِنْ جَمِيعِ الدُّنْيَا ثَمَانِينَ رَجُلًا ..."[1] الخبر.

وهذا النصّ هو الذي نقله عنه السّيّد هاشم العلّامة بعينه، من دون تلك الإضافة المتعلقة بالفأر والسنور والخنزير.[2]

وإنّ هذه االلتفاتة منه في تحقيق النصّ لجديرة بالتبجيل؛ ولذا يمكن عدّ تفسيره أحد أهم الأركان في تحقيق أمثال هذه الكتب.

[أثر دقّة السّيّد هاشم في تصحيح المتون]

وقد انعكس هذا التّصحيح للمتون بشكل جليّ على مَن جاء مِن بعده من الأعلام؛ حيث صاروا يرجّحون الكثير ممّا ضبطه العلّامة السّيّد هاشم على غيره؛ التفاتًا منهم إلى الدقّة التي كان يمتلكها السّيّد في هذا المجال، وقدرته على تمييز النسخ المختلفة.

ويكفي في ذلك ملاحظة ما في معجم رجال الحديث لسيّد المحققين الخوئي ﵀ حيث رجّح فيه –في ما يزيد على السبعين مورداً من موارد اختلاف ضبط أسماء الرواة– ما ضبطه السّيّد في البرهان على غيره من الكتب.[3]

ومن هذا أيضًا، ما ذكره بعض الأجلّة ﵀ في سبيل توثيق الراوي عبد الرحيم القصير، فقد توصّل لتوثيقه من خلال ترجيح ما نقله السّيّد؛ حيث ورد في بعض نسخ تفسير القمي "عبد الرحمن القصير"، وفي نسخة البرهان "عبد الرحيم"، وبناءً على هذا الترجيح تمكّن من إثبات أنّ الشّيخ محمّد ابن أبي عمير الذي عُرف عنه بأنّه لا يروي إلا عن ثقة قد روى عن عبد الرحيم القصير؛ فتثبت وثاقته.

---

[1] القمي، على بن إبراهيم، تفسير القمي، دار الكتاب، ط 3، ج: 1، ص: 326.

[2] البرهان في تفسير القرآن، ج: 3، ص: 107، وهذه من الملاحظات الجديرة باالتفات لمن يحقق أحد هذه الكتب.

3 لاحظ مثلًا: الخوئي، السّيّد أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، وتفصيل طبقات الرجال، ج: 3، ص: 32، 185، 228، ج: 4، ص: 58، 74، 79، 121، 269، 270، 310، ج: 5، ص: 20، 21، ج: 6، ص: 157، ج: 7، ص: 9، 282

وقد علّل ذلك: بثبوت طريق معتبر للنسخة التي لدى السّيّد من تفسير القمي.[1]

[انتقاء النّصوص]

وأمّا ملاحظة انتقائه للنصوص؛ فإنّها تتوقف على ملاحظة المصادر التي أعتمدها، ومقارنة ما جاء فيها مع ما نقله السّيّد منها؛ حيث يُوقف ذلك الباحث على الروايات التي تعمّد تركها، ومن ثَمّ يتمكّن من استكشاف المنهج الذي يسير عليه في اختيار الروايات، ويتجلّى له بوضوح أنّه لم يكن مجرد جامعٍ للروايات من غير تمحيص.

وليس المراد من هذا أنّ السّيّد هاشماً ﵀ لم ينقل من الروايات إلا ما هو المقبول، وإنما المراد أنّ نقله للروايات كان متصلًا بملاحظة متونها، ولنذكر بعضاً من شواهد ذلك ممّا وقفنا عليه كنماذج تشهد له.

فمن ذلك:

1. روى العيّاشي في تفسير قوله تعالى ﴿**واتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمان**﴾[2]رواية طويلة تتضمن نسبة شرب الخمر والقتل للملكين هاروت وماروت، وإقدامهما على الفاحشة.[3]

وهذه الرواية لم ينقلها السّيّد في تفسيره، بل نقل خصوص الروايات التي تشدد النكير على من نسب هذه الذميمة إلى ساحة الملائكة.[4]

فإنّ اختياره لطائفة من الروايات ودرجها في كتابه دون الطائفة الأخرى، مع كون المصدر متوفّراً لديه كاشفٌ بوضوح على إعماله للترجيح بينهما.

2. روى العيّاشي أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿**هَمَّتْ بِهِ وهَمَّ بِها**﴾ رواية تفيد أن النبي يوسف ﵇ حلّ سراويله –والعياذ بالله–هامًّا بها فرأى أباه النبي يعقوب عاضًّا على إصبعه فترك الهمّ وفرّ هاربًا منها.[5]

---

[1] الشاهرودي، السّيّد محمود الهاشمي، بحوث في الفقه (كتاب الحج)، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط 1، ج: 1، ص: 55.

[2] سورة البقرة: 102

[3] العياشي، محمد بن مسعود، التّفسير (تفسير العياشي)، المكتبة العلمية الإسلامية، ط 1/ 1380هـ ج: 1، ص: 52

[4] البرهان في تفسير القرآن، ج: 1، ص: 295

[5] تفسير العياشي، ج: 2، ص: 173

وهذه الرواية –بالرغم من كونها مذكورة في مصدر متوفّر لديه– لم ينقلها في البرهان، وخصّ النقل بالروايات الدّالة على عصمة الأنبياء وتنزيههم عن الدنس حتّى في مرتبة الهمّ بالعمل[1]، كاشفًا بذلك عن ترجيحه لهذه الطائفة، وتركه للطائفة الأخرى.

3. روى فرات في تفسير قوله تعالى ﴿ن والْقَلَمِ وما يَسْطُرُون﴾ أن "ن: **السَّمَكَةُ الَّتِي عَلَى ظَهْرِهَا الْأَرَضِينَ وتَحْتَ الْحُوتِ الثَّوْرُ وتَحْتَ الثَّوْرِ الصَّخْرَةُ وتَحْتَ الصَّخْرَةِ الثَّرَى ومَا يَعْلَمُ تَحْتَ الثَّرَى إِلَّا اللَّهُ [تَعَالَى] واسْمُ السَّمَكَةِ ليواقن واسْمُ الثَّوْرِ يَهْمُوث**"[2]

ولم ينقل السّيّد هذه الرواية، ولم يتعرّض لها، مع أن تفسير فرات من التفاسير التي اعتمدها السّيّد في النقل.

4. روى فرات في تفسير قوله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إِبْراهِيمَ وآلَ عِمْرانَ عَلَى الْعالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ واللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾، قَالَ: **حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيُّ مُعَنْعَناً عَنْ حُمْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إِبْرَاهِيمَ وآلَ مُحَمَّدٍ عَلَى الْعَالَمِينَ قُلْتُ لَيْسَ يُقْرَأُ هَكَذَا [كَذَا] قَالَ [فَقَالَ] أُدْخِلَ حَرْفٌ مَكَانَ حَرْفٍ.**[3]

ولم ينقل السّيّد الرواية التي اشتملت على هذا التعبير، أعني: إدخال حرف مكان حرف، وإن نقل سبعة عشر رواية[4] يظهر منها تقدير كلمة (وآل محمد)، وأن موضعها بعد قوله تعالى ﴿وآل عمران﴾، إلّا أنّ هذه الروايات بأسرها تتلاءم مع فكرة الجري والانطباق؛ كما يشهد بذلك ضربها ببعضها، ولا يظهر منها القول بالتحريف كما هي رواية فرات؛ فهذا الفرق بين اللسانين دعاه لترك طائفة وذكر أخرى.

5. نقل الشّيخ الطوسي عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿**قالُوا يا مُوسى إِنَّ فِيها قَوْماً جَبَّارِينَ وإِنَّا لَنْ نَدْخُلَها حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْها فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْها فَإِنَّا داخِلُونَ**﴾[5] أنه قال: "**بلغ من جبرية هؤلاء القوم أنه لما بعث موسى من قومه اثني عشر نقيباً ليخبروه خبرهم رآهم رجل من الجبّارين يقال له عوج فأخذهم**

---

[1] **البرهان في تفسير القرآن، ج: 3، ص: 160**

[2] **الكوفي، فرات بن إبراهيم، تفسير فرات الكوفي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط1/ 1410هـ ص: 495**

[3] **تفسير فرات الكوفي، ص: 78**

[4] **البرهان في تفسير القرآن، ج: 1، ص: 612-617**

[5] **سورة المائدة: 22**

في كمّه مع فاكهة كان حملها من بستانه وأتى بهم الملك فنثرهم بين يديه، وقال معجباً للملك منهم: هؤلاء يريدون قتالنا؟! فقال الملك: ارجعوا إلى صاحبكم فأخبروه خبرنا"[1]، ومثله في مجمع البيان[2].

ومع أن السّيّد هاشماً له اهتمام بنقل روايات ابن عباس؛ كما نقلنا عنه فيما تقدم، إلا أنّه لم ينقل مثل هذه الروايات.

[تأويل عدم تصريحه بترك هذه الروايات]

وما تقدم كلّه لا يعدو كونه نماذج مما وقفنا عليه من كيفية ترجيحه للأخبار من دون أن يشير إلى ذلك، وأظنّ –وبعض الظن ليس إثماً–إنّ الداعي له على سلوك هذه الطريقة هو احتياطه التامّ بالنسبة إلى الروايات؛ حيث ورد في روايات متكثّرة عدم صحة ردّ الروايات المسندة إلى الأئمة عليهم السلام، وقد علّلت هذه الأخبار المسألة بعدم معرفة الوجه الذي صدر على أساسه الحديث، منها الخبر المروي عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام): (**وَلَا تَقُلْ لِمَا بَلَغَكَ عَنَّا أَوْ نُسِبَ إِلَيْنَا هَذَا بَاطِلٌ وَإِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ خِلَافَهُ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي لِمَ قُلْنَا وَعَلَى أَيِّ وَجْهٍ وَصِفَةٍ**)[3].

نعم هذا لا يعني مقبولية الروايات التي نقلها بتمامها؛ فغاية ما أردنا بيانه هو الخطوط العريضة التي سار عليها في جمعه لمادّة تفسيره.

[نقل النصّ بتمامه]

وممّا اختصّ به السّيّد هاشم العلّامة من تميّز في نقل النصوص عدم تقطيع الروايات التي ينقلها، وهذا بخلاف ما عليه معاصروه كالفيض الكاشاني والشّيخ الحويزي، ومن أمثلة ذلك: ما ورد في تفسير سورة النصر من حديث طويل أورداه عن الشّيخ الطوسي في أماليه، فنقل الحويزي بعضه وذكر: "**والحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة**"[4]، بينما نلاحظ أن ديدن السّيّد هو نقل الروايات بتمامها؛ كما هو الحال في هذا المورد[5].

---

[1] الطوسي، محمد بن حسن، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، ط 1، ج: 3 ص: 484

[2] مجمع البيان في تفسير القرآن، ج: 3، ص: 279

[3] الصفّار، محمد بن حسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، قم، ط 2/ 1404هـ ج: 1، ص: 538

[4] تفسير نور الثقلين، ج: 5، ص: 690

[5] البرهان في تفسير القرآن، ج: 5، ص: 784

وغيرُ خافٍ أهمية هذه الطريقة في سدّ ثغرات كثيرة ترتبط بفهم النصّ، والوقوف على قرائنه.

خاتمة البحث:

تمّ التوصل في هذا البحث إلى النتائج التالية:

- اهتمام علماء البحرين بالقرآن الكريم، والعلوم المرتبطة به.
- تَميّز السّيّد هاشم العلّامة في مجال التّفسير الروائي بمنهجية علمية رصينة، وأهم ملامحها:

1. اختيار الكتب التي سينقل منها، وضابطه في ذلك:
   - كون الكتاب من الكتب المعتمدة، ويقصد بالاعتماد: ذكر الكتاب في الفهارس المعدّة لذكر كتب الإمامية؛ كفهرستي الشّيخ النجاشي والشّيخ الطوسي من دون خدشة في الكتاب.
   - كون المؤلف من المشايخ المعتمدين والعلماء المعتبرين، ويقصد بذلك: المؤلف الذي تمت وثاقته بنظره.

فمتى ما وجدت رواية متصفة بهذين الوصفين فهو يحكم بصحتها.

2. تصحيح متون الكتب من خلال مقابلتها بالنسخ المتعددة.
3. اختيار الروايات الصادرة عن المعصوم لنقلها على أساس عرضها على المعتقدات الواضحة.
4. المحافظة على نقل تمام الرواية وعدم تقطيعها.

- إنّ الطريقة الصحيحة في رسم منهج السّيّد في تفسيره قائمة على أمرين:
  - مقارنة الموجود في مصادر كتابه مع ما نقله واختاره منها.
  - مقارنة ما نقله واختاره في كتابه مع ما نقله معاصروه في كتبهم التّفسيرية المعتمدة على نفس المنهج.

مصادر البحث:

- **القرآن الكريم.**
- **كتب الحديث:**

- ثقة الإسلام، الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الحديث للطباعة والنشر، ط1/ 1429هـ
- الصفّار، محمد بن حسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، قم، ط 2/ 1404هـ

- **كتب التّفسير، وعلوم القرآن:**

- آل عصفور، الشّيخ محمد علي بن محمد تقي، غريب القرآن، مخطوط
- البحراني، الشّيخ أحمد بن المتوّج، الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق: الشّيخ عبد الزهراء العويناتي، دار المجتبى
- البحراني، العلّامة السّيّد هاشم التوبلاني، الهادي وضياء النادي، مخطوط
- البحراني، العلّامة السّيّد هاشم بن سليمان التوبلاني، البرهان في تفسير القرآن، دار المجتبى، ط1/ 1428هـ
- الحلّي، المقداد بن عبد الله السيوري، كنز العرفان في فقه القرآن، انتشارات مرتضوي، ط 1، 1425 ه
- الحويزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، مطبعة إسماعيليان، ط 4/ 1415ه
- الرويسي، الشّيخ جعفر بن كمال الدين البحراني، الكامل في الصناعة، مخطوط
- الستري، الشّيخ عبد الله بن عباس، نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، مخطوط
- الطبرسي، الفضل بن حسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مطبعة ناصر خسرو، ط 3/ 1372 هـ ش
- الطوسي، محمد بن حسن، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، ط 1.
- العلّامة الطباطبائي، السّيّد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسّة الأعلمي للمطبوعات-لبنان، ط1/ 1417هـ
- العياشي، محمد بن مسعود، التّفسير (تفسير العياشي)، المكتبة العلمية الإسلامية، ط1/ 1380هـ.

- الفيض الكاشاني، محمد بن شاه مرتضى، تفسير الصافي، مكتبة الصدر، ط 2/ 1415 هـ
- القمي، علي بن إبراهيم بن هاشم، تفسير القمي، دار الكتاب، ط 3،
- الكوفي، فرات بن إبراهيم، تفسير فرات الكوفي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط1/ 1410هـ.
- المشهدي، محمد بن محمد رضا، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط 1/ 1368ه ش
- معرفة، الشّيخ محمد هادي، التّفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ط2/ 1426
- المقابي، الشّيخ محمد ابن الشّيخ علي، صفوة الصافي والبرهان ونخبة البيضاوي ومجمع البيان، مخطوط
- الأفندي، عبد الله بن عيسى، رياض العلماء وحياض الفضلاء، مؤسسة التاريخ العربي، ط1/1431
- آقا بزرك، الشّيخ محسن الطهراني، الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، مطبعة إسماعيليان، ط 1
- البحراني، آل عصفور، الشّيخ يوسف، لؤلؤة البحرين، مكتبة فخراوي–البحرين
- البحراني، على بن حسن البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مكتبة السّيّد المرعشي النجفي، ط 1/ 1407 هـ
- الخوئي، السّيّد أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، وتفصيل طبقات الرجال، مؤسسّة الإمام الخوئيّ، ط 1
- درايتي، مصطفى، فهرست دنا، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ط 1/ 1389 هـ ش

- **الفهارس والتراجم:**
- **أخرى:**

- البحراني، العلّامة سيد هاشم بن سليمان التوبلاني، الإنصاف في النصّ على الأئمة الإثني عشر عليهم السلام

- الستري، الشّيخ علي ابن الشّيخ عبد الله ابن الشّيخ علي، مجموعة رسائل، مخطوط
- الشاهرودي، السّيّد محمود الهاشمي، بحوث في الفقه (كتاب الحج)، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط 1